الأمم المتحدة

CEDAW/C/IDN/Q/6-7/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
18 January 2012
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية والخمسون
٩-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع

إندونيسيا*

* يصدر هذا التقرير دون تحرير رسمي.

130212 130212 12-21002 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع

جمهورية إندونيسيا

١ - تعد هذه الوثيقة للرد على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالتقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع لجمهورية إندونيسيا (CEDAW/C/IDN/6-7) الذي ستنظر فيه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الثانية والخمسين لعام ٢٠١٢.

٢ - وتولي حكومة جمهورية إندونيسيا أهمية كبيرة للقضاء على التمييز ضد المرأة واتخذت جميع التدابير اللازمة للنهوض بدور المرأة وحماية حقوقها في سائر أنحاء البلد. وتواصل إندونيسيا، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، تهيئة بيئة تمكينية تُعزز قدرة الدولة على الامتثال لالتزامها تجاه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية وبخاصة إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٣ - ولقد أجريت لدى إعداد رد إندونيسيا على قائمة القضايا والمسائل المطروحة طائفة واسعة من المشاورات. وعقدت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، ووزارة الشؤون الخارجية سلسلة تنسيق مشتركة بين الوزارات. كما عُقدت حلقة عمل ضمت ممثلين عن مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، وأشخاص بارزين فيما يتعلق بقضية حقوق المرأة، من قبيل المفوض الإندونيسي للجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) المعنية بالمرأة والطفل، والعضو الإندونيسي السابق في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، من أجل الحصول على معلومات بشأن تنفيذ الاتفاقية.

٤ - وتتضمن هذه الوثيقة معلومات إضافية بشأن التدابير التشريعية والإدارية وغيرها التي اتخذت عقب الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، فضلا عن تدابير إرشادية، ترمي إلى تحقيق المساواة القانونية والفعلية بين المرأة والرجل. ويتعلق بعض هذه التدابير بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١١، وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، واعتماد خارطة طريق للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ بغية التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إندونيسيا، وتنفيذ خطة التنمية المتوسطة الأجل الوطنية للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٤، وسن التوجيه الرئاسي رقم ١ لعام ٢٠١٠ بشأن التعجيل بتنفيذ أولويات التنمية الوطنية، والتوجيه الرئاسي رقم ٣ لعام ٢٠١٠ بشأن إقامة العدل للجميع، واعتماد اللائحة الوزارية المالية رقم ١١٩ لعام ٢٠١٠ بشأن التخطيط والميزنة المراعيين للمنظور الجنساني وإصدار اللائحة الوزارية رقم ٢٢ لعام ٢٠١١ لوزارة الشؤون الداخلية بشأن المبادئ

التوجيهية العامة لإعداد الميزانية الإقليمية لعام ٢٠١٢، ولا سيما فيما يتعلق بالتعجيل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن خطوات محددة، وإطارا زمنيا ونتائج ملموسة.

٥ - وترد في هذه الوثيقة، مختلف الأدوار النشطة الإندونيسية للنهوض بالمرأة في المحافل الإقليمية والدولية. وهي تشمل الدعم المقدم من إندونيسيا إلى المبادرات العالمية المعنية بالمرأة والطفل، وبشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرأة، والترابط بين حقوق المرأة وبين صكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تقوم إندونيسيا بتعيين نساء بارزات كممثلات لإندونيسيا بما في ذلك في فريق صياغة إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

لمحة عامة

الرد على السؤال رقم ١

٦ - دأبت إندونيسيا باستمرار، في إطار وفائها بالتزامها بإعداد تقارير بموجب مختلف صكوك حقوق الإنسان، على مشاركة جميع أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعات. ويشمل هذا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

٧ - وتعتقد إندونيسيا اعتقادا راسخا أن عملية إعداد التقرير لها من الأهمية مثل مضمونه. وأثناء عملية إعداد التقرير، يُشارك أصحاب المصلحة في مناقشات صريحة ومجدية. وهي توفر لهم مجالا لتبادل المعلومات بشأن حالة تنفيذ قانون أو لائحة أو سياسات ما، ومعرفة التحديات. كما توفر فرصة لتحقيق فهم شامل لاتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون إندونيسيا طرفا فيها، وتنسيق إعمالها بصورة أفضل.

٨ - وهذه الممارسة أيضا جزء من التزامات إندونيسيا التي قطعتها أثناء الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن إندونيسيا. كما تعد هذه العملية الشاملة جزءا لا يتجزأ من الحياة الديمقراطية في إندونيسيا وجزءا من مسؤولية الدولة بشأن تلبية حقوق الإنسان.

٩ - وأثناء عملية إعداد التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أجريت مشاورات مختلفة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وقد شملت أيضا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني. وقد جرت تلك الأنشطة أيضا أثناء نشر الملاحظات الختامية للجنة

بشأن التقارير الإندونيسية السابقة المقدمة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وفيما يلي إشارة إلى بضع تقارير منها:

- حلقة العمل الوطنية بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في إندونيسيا، في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، جاكرتا، ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، وسلسلة حلقات العمل في جاوه الغربية، ونوسا تينغارا الشرقية، وسولاويسي الجنوبية، وسومطرة الجنوبية خلال عام ٢٠٠٩؛

- حلقة العمل الوطنية بشأن التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، جاكرتا، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

- تدريب المدربين من منسقي الشؤون الجنسانية وواضعي الخطط في وزارات الحكومة ووكالاتها على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير، جاكرتا، ٢٠٠٩.

١٠ - وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عرضت في جملة أمور، خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان (Rencana Aksi RANHAM Nasional HAM or) للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، التحضير للتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها البروتوكول الاختياري للجنة. وتحدد خطة العمل إتمام التحضير للتصديق على البروتوكول الاختياري للجنة، في عام ٢٠١٢. وكجزء من العملية التحضيرية للتصديق، نُفذ في عام ٢٠١١، نشر البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكثير ما يتم إبراز جانب مهم وهو الآثار والنتائج المترتبة على الانضمام كطرف للبروتوكول الاختياري للاتفاقية.

١١ - وفيما يتعلق بتحفظ إندونيسيا على المادة ٢٩ (١)، ترى إندونيسيا من ناحية المبدأ، أن الالتجاء لولاية المحكمة الجنائية الدولية يقتضي القبول من جميع الأطراف المعنية. وترى إندونيسيا أن ذلك التحفظ لا يقوض بأي وسيلة، التزام دولة طرف بكل مبدأ ومعيار منصوص عليه في الاتفاقية.

الرد على السؤال رقم ٢

١٢ - تولي إندونيسيا اهتماما كبيرا بدقة البيانات المتعلقة بإحصاءات السكان ونوع الجنس، استنادا إلى جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس المتصلة بجميع مجالات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويمكن للبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس أن تُيسر للحكومة قياس التقدم وإنجاز التنمية بصفة عامة، وتنفيذ ما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، تعد البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس أمرا لا بد منه لمؤسسات الحكومة عندما تقوم بإعداد السياسات، والبرامج والأنشطة.

١٣ - وقد تجلت تحديات عديدة بشأن البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، وهي كما يلي: عدم وجود تنظيم محدد بشأن تدفق تجميع البيانات واستخدامها، وعدم وجود مؤسسة أو وحدة معينة لإدارة البيانات على صعيد المنطقة، ومحدودية الموارد البشرية والمرافق والهياكل الأساسية.

١٤ - وقد قوبلت هذه التحديات باتخاذ التدابير التالية:

- سنَّت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل اللائحة الوزارية رقم ٦ لعام ٢٠٠٩ المتعلقة بتوفير البيانات المتعلقة بنوع الجنس والطفل. ولتطبيق تلك اللائحة في مجال الحكم المحلي، تقوم وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل ووزارة الشؤون الداخلية، بإعداد مشروع مبدأ توجيهي بشأن إدارة بيانات نوع الجنس والطفل، بما يتماشى مع اللائحة الحكومية رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٧، بشأن فصل السلطات بين الحكومة وحكومات المقاطعات والمناطق/المقاطعات الفرعية.

- وفي إطار مشروع المبدأ التوجيهي، تُطبق البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس في مجالات الصحة والتعليم والموارد الطبيعية والبيئة، والاقتصاد والوظائف، والسياسات، وعملية اتخاذ القرار، والقانون والمجال الاجتماعي - الثقافي، والعنف ضد المرأة. ويحدد مشروع المبدأ التوجيهي أيضا البيانات المؤسسية التي تتكون من مراعاة المنظور الجنساني المؤسسي والمراعاة المؤسسية لحقوق الطفل. وتتفق هذه التصنيفات مع الحالة الراهنة لإحصاءات النساء والرجال في العالم، على النحو المبين في تقرير نساء العالم في عام ٢٠١٠، الصادر عن الأمم المتحدة: اتجاهات وإحصاءات الذي يغطي مجالات مشابهة.

- وفي ظل مشروع المبدأ التوجيهي، من المتوقع تحديد المؤسسة أو الوحدة المختارة التي ستقوم بإدارة البيانات على مستوى المنطقة.

- وفي عام ٢٠١١، أنشأت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل والجهاز الإحصائي المركزي (Biro Pusat Statistik/BPS) وحدة تدريب لإدارة البيانات الجنسانية. وأجريت تدريبات إدارة البيانات على كل من المستوى الوطني ومستوى الحكم المحلي، بما في ذلك تدريب في ١٠ مقاطعات خلال عام ٢٠١١. وبحلول عام ٢٠١٤، سيكون البرنامج التدريبي قد غطى جميع المقاطعات في إندونيسيا.

١٥ - ونتيجة للتعاون بين وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل وبين الجهاز الإحصائي المركزي، بشأن البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، تتاح هذه البيانات الآن ويمكن الوصول إليها على موقع الجهاز الإحصائي المركزي http://sp2010.bps.go.id/index.php/site/index (انظر المرفق ١ للاطلاع على لقطة للموقع على الشبكة العالمية). ويوفر هذا أيضا نتائج الإحصاء الوطني الإندونيسي لعام ٢٠١٠ الذي قام بتصنيف البيانات بحسب نوع الجنس على مستوى المقاطعات في مناطق توزيع السكان، والأسرة وهيكل الأسرة المعيشية، والخصوبة، والهجرة، والتعليم، والقوة العاملة، والسكن، والرفاه الاجتماعي.وسيوفر الجهاز الإحصائي المركزي بيانات محددة ومصنفة بحسب نوع الجنس بناء على طلب أي وزارة أو وكالة حكومية.

١٦ - ومنذ عام ٢٠٠٠، دأبت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، والجهاز الإحصائي المركزي أيضا على نشر منشور سنوي هو ”منظور المرأة والرجل“ الذي يُلقي الضوء على حالة دور المرأة والرجل ومشاركتهما في التنمية. ولتحسين إتاحة المنظور الجنساني على المستوى دون الوطني، وفرت الوزارة أيضا تمويلا حفازا لعدد من جهات الحكم المحلي حتى عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، دأبت هاتان المؤسستان على نشر منشور ”التنمية البشرية الجنسانية“ منذ عام ٢٠٠٥ الذي يسرد منجزات نوعية الحياة البشرية في مجال التعليم، والصحة، والقطاع الاقتصادي/وقطاع اتخاذ القرارات، ويراعي مناظير مؤشر التنمية الإنسانية، ومؤشر التنمية الجنسانية ومقياس التمكين الجنساني حتى مستوى المنطقة/البلديات. ويشمل آخر منشور ”منظور الطفل الإندونيسي لعام ٢٠١١“.

١٧ - وفيما يتعلق بجمع بيانات العنف ضد المرأة، تعد وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل حاليا أداة استقصاء جديدة استنادا إلى استعراض أداة استقصاء عام ٢٠٠٦ ومنهجيتها، بشأن جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والتي تستخدمها منظمة الصحة العالمية. وبتوفر هاتين الأداتين، سيتسنى للمعلومات التي تجمع أن تبين أيضا حجم العنف المرتكب ضد المرأة فضلا عن العوامل المسببة له.

١٨ - ويسهل وجود البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس قيام الحكومة بإعداد السياسات، والبرامج والأنشطة، المراعية لنوع الجنس. كما يوفر ذلك معلومات وتحليلا بشأن وجود الفجوة الجنسانية ويبين الإجراءات التي يتعين أن يتخذها مقررو السياسات. فعلى سبيل المثال، صيغ القانون بشأن الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨ والقانون بشأن العمل الإجرامي المتمثل في الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٧، واللائحة الرئاسية بشأن خطط التنمية المتوسطة الأجل الوطنية، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ استنادا إلى تحليل البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس.

١٩ - وثمة مثال آخر على استخدام البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس في السياسات والبرامج والأنشطة وهو تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني من خلال المرسوم الوزاري المالي رقم ١١٩ لعام ٢٠٠٩. واستندت صياغة الاستراتيجية الوطنية للوصول إلى العدالة أيضا على تلك البيانات. وعلاوة على ذلك، يستخدم جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس في السفارات والقنصليات الإندونيسية في الخارج، لتوفير الخدمات اللازمة والحماية للعمال المهاجرين الإندونيسيين.

نشر أحكام الاتفاقية

الرد على السؤال رقم ٣

٢٠ - ما برحت إندونيسيا تولي أهمية، باعتبارها طرفا في صكوك دولية عديدة لحقوق الإنسان، ولاسيما باعتبارها طرفا في سبع من تسع اتفاقيات أساسية دولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لنشر المعايير والمعلومات ذات الصلة بهذه الاتفاقيات. ويغطي النشر أيضا المعلومات المتصلة بالتعليقات الختامية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات بما فيها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وهي بقيامها بهذا تسلط الضوء على عالمية جميع الحقوق الواردة في مختلف الاتفاقيات وعدم قابليتها للتجزئة، وترابطها، وتعزيز كل منها للآخر بحيث يمكن فهم قضية حقوق المرأة بصورة شاملة.

٢١ - وما برحت جهات فاعلة مختلفة، بما فيها الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تعقد عددا من الحلقات الدراسية وحلقات العمل، وجلسات الاستماع العامة، ومناقشات مجموعات التركيز، والندوات، والعروض الحوارية، بشأن قضية حقوق المرأة، بما في ذلك مناهضة التمييز، ومكافحة العنف ضد المرأة. وقد شارك في هذه الأنشطة طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، من مقرري السياسات، والبرلمانيين، والأكاديميين، والطلاب إلى القادة غير الرسميين في المجتمع.

٢٢ - ومنذ الجيل الأول لخطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان ١٩٩٩-٢٠٠٣، حدد التثقيف/النشر بشأن حقوق الإنسان باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويحدد الجيل الثالث لخطة العمل ٢٠١١-٢٠١٤ أنه لا يزال من الضروري زيادة الفهم والوعي بشأن حقوق الإنسان. وتُعقد أنشطة كل سنة في سائر أنحاء البلد، تحت عنوان ''التثقيف بشأن حقوق الإنسان''. وقد حظيت قضية حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة، باهتمام الكثيرين وغدت واحدة من جداول العمل الرئيسية للمناقشة فيما بين أصحاب المصلحة. ولا يجري إقصاء السكان الذكور عن عملية النشر هذه.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، ما برحت إندونيسيا تُسهم بنشاط في النهوض بحقوق المرأة خاصة، وحقوق الإنسان بصفة عامة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويشمل هذا استضافة حلقات عمل إقليمية بشأن النهوض بالمرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عقدتها اللجنة الوطنية الإندونيسية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة (Komnas Perempuan)، بالاشتراك مع مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وحكومة إندونيسيا في جاكرتا، عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، فضلا عن حلقة العمل الإقليمية التابعة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعقودة في بالي، ٢٠٠٧.

المركز القانوني للاتفاقية والإطار التشريعي والمؤسسي

الرد على السؤال رقم ٤

٢٤ - حسبما ذُكر في الوثيقة الأساسية الموحدة لإندونيسيا، توضع اللوائح (اللائحة الداخلية *peraturan daerah* or *perda*) في أسفل الهرم القانوني الإندونيسي. وقد تكرر النص على هذا وتعديله في القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١١ بشأن صياغة القوانين واللوائح. فالمركز القانوني لتلك اللوائح يتبع ذلك التسلسل الهرمي ولا يتعارض مع القوانين الأسمى منه.

٢٥ - وفي هذا الصدد، وبما يتماشى مع دستور عام ١٩٤٥، والقوانين الوطنية، ألغت وزارة الشؤون الداخلية ٢ ٥٢٤ قانونا محليا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١. وقد أخذ الإلغاء في الاعتبار أنه قد تبين تعارض بعض القوانين المحلية مع التزام إندونيسيا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، فلمعالجة وجود قوانين محلية تمييزية، أنشأت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، ووزارة القانون وحقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الداخلية معا في عام ٢٠١١، مؤشر المساواة الجنسانية الموجه للمشرعين ومقرري السياسات. وهو بمثابة مبدأ توجيهي وأداة تحليلية لصياغة القوانين والتشريعات وفقا للقانون رقم ١٢ لعام ٢٠١١. وقد وافقت وزارة الشؤون الداخلية في الوقت الراهن، على استخدام هذا المبدأ التوجيهي في إعداد القوانين المحلية.

٢٧ - وبما أن هذا قد أصبح جزءا من التشريع الإندونيسي، فإن بعض المحاكم الدينية الإندونيسية دأبت على إصدار أحكامها استناد إلى مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في قضايا الميراث. ويمكن الاطلاع على ذلك في قرار المحكمة الدينية لمدينة ماكاسر (PA Makassar No 338/Pdt.G/1998/PA.Upg and PA Makassar No 230/Pdt.G/2000/PA.Mks)، حيث حكمت كل منها بشكل جلي بنصيب متساو للورثة من الجنسين.

٢٨ - وفيما يتعلق بمشروع القانون بشأن المساواة بين الجنسين، وافق مجلس النواب الإندونيسي في جلسته العامة المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في جملة أمور، على أن تعطى أولوية مشاريع القوانين إلى ٦٤ مشروع قانون في برنامج التشريعات الوطنية، لعام ٢٠١٢. ويندرج في هذا مشروع القانون بشأن المساواة بين الجنسين الذي سيناقش الآن على سبيل الأولوية في عام ٢٠١٢.

القوالب النمطية والممارسات الضارة

الرد على السؤال رقم ٥

٢٩ - اتخذت إندونيسيا تدابير تشريعية وإدارية وتدابير أخرى محددة لتنفيذ الأحكام المبينة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنفيذا كاملا. وتستهدف تلك التدابير أيضا القضاء على المواقف النمطية والممارسات الضارة. وتولي إندونيسيا أهمية للتعليم، ولا سيما تعليم البنين والبنات، من أجل القضاء على تلك المواقف والممارسات. وفي هذا الصدد، تُستعرض المناهج الدراسية ومواد التدريس بصفة دورية لمحو المواقف الذهنية المتحيزة جنسانيا ولزيادة تعزيز المساواة بين المرأة والرجل.

٣٠ - وتشدد إندونيسيا أيضا على أن تمكين المرأة، بما في ذلك في مجال الاقتصاد، سيؤدي في خاتمة المطاف إلى القضاء على الممارسات الضارة. وفي هذا الصدد، نُظم عدد من الأنشطة لتمكين المرأة الإندونيسية، بما في ذلك في أسرتها ومجتمعاتها. ففي مجال الاقتصاد، ثمة برنامج ناجح هو برنامج المرأة الإندونيسية المستقلة والتقدمية (*Perempuan Indonesia Maju Mandiri* - نموذج المرأة الإندونيسية المستقلة والتقدمية)، الذي يوفر الدعوة وينظم التدريب على المهارات العملية للمرأة من أجل تعزيز قدرتها الاقتصادية. وتتاح للمرأة ولا سيما النساء في المناطق الريفية، آليات مماثلة، من قبيل البرنامج الوطني للتمكين المجتمعي (PNPM Mandiri) وبرنامج توفير القروض للأعمال التجارية الصغيرة الشعبية (KUR).

٣١ - واستنادا إلى اللائحة الداخلية رقم ٥٢ لعام ٢٠٠٧ الصادرة عن وزارة الشؤون الصحية، وبالتعاون بين وزارة الشؤون الصحية، ووزارة الرفاه الاجتماعي، والأفرقة البحثية، ومنظمات المجتمع المدني، وضعت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل مخططا تفصيليا للقيم الثقافية والاجتماعية إلى جانب المشاكل الناشئة في بعض المقاطعات، والمتعلقة بممارسات ثقافية محددة. وتعتبر المناظير الجنسانية في مجالي التعليم والدين مدخلا استراتيجيا لمواجهة الأنماط الاجتماعية والثقافية التمييزية المضرة بالمرأة وتغييرها.

٣٢ - ويمكن تبين سياسة مراعاة المنظور الجنساني في التعليم، لدى مراجعة المناهج وإعادة كتابتها بمناظير جنسانية ومراجعة الكتب المدرسية. وقد أنشئت فرقة عمل في وزارة التعليم للإشراف على العملية. وقد نصت اللائحة الوزارية للتعليم الوطني رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٦ بوضوح على أن المساواة الجنسانية جزء من إطار وهيكل المناهج التعليمية الأساسيين. وأنشئت فرقة عمل في وزارة الأديان للإشراف على مراعاة المنظور الجنساني في برامج التنشئة الاجتماعية بدءا من المستوى الوطني وانتهاء بالمستوى دون الوطني.

٣٣ - وعلاوة على ذلك استخدمت الحملات العامة والتوعية عن طريق وسائط الإعلام من أجل التصدي لمسألة الممارسات الضارة المتعلقة بالزواج. تقوم وسائط الإعلام بدور مهم من أجل مشاركة المرأة بصورة نشطة في جميع مناحي الحياة المعروفة للجمهور، وإبرازها في دور نموذجي. ويُسهم هذا في تغيير السلوك النمطي.

٣٤ - وتتم جميع هذه الجهود في إطار برنامج مراعاة المنظور الجنساني الذي طُرح في التوجيه الرئاسي لعام ٢٠٠٠.

العنف ضد المرأة

الرد على السؤال رقم ٦

٣٥ - ما برحت إندونيسيا عضوا من أعضاء الأمم المتحدة وتدعم بصورة مستمرة الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة في جميع أشكاله بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويتجلى هذا الدعم خلال المناقشات التي تجري في مختلف المحافل في الأمم المتحدة من قبيل لجنة وضع المرأة ومجلس حقوق الإنسان.

٣٦ - وفيما يتعلق بممارسة ختان الأنثى *(sunat perempuan)* توضح النقاط التالية تلك المسألة:

- أصدر المدير العام لإدارة الصحة العامة في عام ٢٠٠٦ فعلا، مذكرة تعميمية تحظر على الموظفين الطبيين ممارسة ختان الأنثى عند طلب ذلك من قبل الآباء.
- ينظر إلى ختان الأنثى باعتباره جزءا من العقيدة الدينية، ولا تزال هذه الممارسة تحدث، وأدى هذا الحظر بالآباء الذين يرغبون في إجراء الختان لبناتهم، إلى اللجوء للممارسين الطبيين التقليديين (dukun/shaman). وأدى هذا إلى تعريض البنات لحالات أكثر خطرا نظرا لأن الختان يُمارس على يد موظفين غير طبيين بأشكال مختلفة، وبعضها ضار جدا وليس له أي منفعة طبية. وإلى حد ما، تعرضت فتيات

لممارسة أكثر ضررا نظرا لأن ممارسي الختان التقليديين كانوا هم الذين يمارسون ختان الذكور عادة.

- وأصدر مجلس علماء إندونيسيا (Majelis Ulama Indonesia/MUI) في عام ٢٠٠٨ فتوى بشأن هذه المسألة مفادها أن إلغاء ختان الإناث مخالف لأحكام الشريعة. وأن الختان بالنسبة للرجل أو المرأة جزء من الفطرة والشريعة الإسلامية. وتضع فتوى مجلس علماء إندونيسيا حدودا، وهي تعارض الشكل الضار لختان الإناث.

- وفي ضوء هذا التطور، أصدر وزير الصحة اللائحة رقم ١٦٣٦ لعام ٢٠١٠ التي توفر مجموعة من الضمانات للموظفين الطبيين في أدائهم لختان الإناث الذي يتم فقط بناء على طلب الآباء. ولا يمكن أن تُفسر هذه اللائحة بأي شكل على أنها تُشجع أو تُروج لممارسة ختان الأنثى. من ناحية ثانية، سيُجري وزير الصحة استعراضا لتنفيذ اللائحة بغرض كفالة الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٧ - وتولي إندونيسيا اهتماما بدينامية تنفيذ الحقوق والحريات لمواطنيها، لا سيما في ما يتعلق بحرية ممارسة الدين والاعتقاد في مجتمع ديمقراطي. وعلاوة على ذلك، ستظل بعض الممارسات التقليدية تلقى الاهتمام الكامل من جانب الحكومة، ما لم تضر بالنساء وينبغي أن تتفق مع مختلف المعايير الوطنية والدولية بشأن حقوق الإنسان بما فيها مبدأ المصلحة العليا للطفل.

الرد على السؤال رقم ٧

٣٨ - وتعد حالات الاغتصاب والعنف الجنسي أفعالا جنائية حقيقية لا يمكن وقف الإجراءات الجنائية بشأنها إذا قامت الضحية بسحب قضيتها. وينص القانون الجنائي على الحماية القوية للمرأة، إذ يتعرض مرتكبو تلك الأفعال الجنائية لأحكام بالسجن من ستة إلى اثني عشر عاما. وتستند جسامة العقوبة أيضا إلى قناعة القاضي عقب استماعه لشهادات الضحايا والشهود ودراسة التقرير الطبي، ورأي الخبراء، فضلا عن الأدلة الأخرى.

٣٩ - ولدى معالجة العنف ضد المرأة، بما في ذلك حالات الاغتصاب، يعمل محققو الشرطة إلى جانب المؤسسات المعنية من قبيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المرأة، التي توفر خدمات ومساعدة للضحايا. وعقب جمع المعلومات من الضحايا وأسرهن، فضلا عن الشهود الآخرين، بما في ذلك إيضاحات المشتبه فيهم، يلتمس المحققون الرأي من علماء النفس بشأن الصدمات التي تتعرض لها الضحايا ويتصلون بالمآوى إذا طلبت الضحايا أماكن آمنة. ويستطيع المحققون التماس المساعدة القانونية من رابطة المحامين الإندونيسيين (Peradi)

ووكالة المساعدة القانونية (LBH)، التي تُقدم الدعم للضحايا أثناء الإجراءات الجنائية التي تشمل التحقيقات والادعاء والمحاكمة أمام المحكمة.

الرد على السؤال رقم ٨

٤٠ - ويوفر القانون رقم ٢٠٠٤/٢٣ بشأن العنف المترلي أساسا قانونيا أمتن للجهود التي تبذلها الدولة لمكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف المترلي. وقد جرت متابعة هذا القانون من خلال تدابير مختلفة، تشمل اللائحة الوزارية الصادرة عن وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، ولائحة رئيس الشرطة الوطنية الإندونيسية، فضلا عن إنشاء شبكة التنسيق للقضاء على العنف المترلي. وحتى عام ٢٠١٠ كان هناك ٣٠٥ من وحدات خدمة المرأة والطفل في مراكز الشرطة، و ٤٣ من وحدات الأزمات المتكاملة في مستشفيات الشرطة في إندونيسيا، و ٤٢ من مراكز أزمات المرأة، و ١٢١ مركزا للخدمات المتكاملة لتمكين المرأة والطفل (P2TP2A) في ١٨ مقاطعة.

٤١ - وعلاوة على ذلك، يستخدم أصحاب المصلحة المعنيون القانون كأحد الأسس للدعوة إلى مكافحة العنف ضد المرأة. فيجرم القانون أفعال العنف المترلي ويوفر الحماية للضحايا، كما يوفر القانون الثقة القانونية للجمهور من أجل الإبلاغ عن الحالة وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

٤٢ - ولتعزيز قدرة الجهاز الحكومي على معالجة قضية العنف ضد المرأة والطفل أيضا، أصدرت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل لائحة وزارية رقم ٢٠١٠/١ بشأن معيار الحد الأدنى من الخدمة فيما يتعلق بالخدمات المتكاملة التي تقدم لضحايا العنف من النساء والأطفال. وقد صيغ المعيار بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة ويستخدم لقياس أداء الدولة في توفير الخدمات المتكاملة للنساء والأطفال من ضحايا العنف. وقد وقَّعت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل في جملة أمور أخرى، بالاشتراك مع رئيس الشرطة الوطنية والمدعي العام، والمحكمة العليا، (Komnas Perempuan)، ووزارة القانون وحقوق الإنسان، ورابطة المجلس القانوني الإندونيسي (Peradi) مذكرة تفاهم بشأن وصول ضحايا العنف من النساء إلى العدالة، من أجل التعجيل بعمليات الدعوة في حالات العنف ضد المرأة، من خلال تدريب جهات إنفاذ القانون.

٤٣ - ويعرض معيار الحد الأدنى للخدمة خمسة أنواع من الخدمات التي تقدم للضحايا وهي معالجة الشكوى؛ الخدمة الصحية؛ إعادة التأهيل الاجتماعي؛ المساعدة القانونية وإنفاذ القانون؛ التعويض وإعادة الإدماج الاجتماعي. وقد أتيحت مجموعة أدلة لتنفيذ هذه اللائحة لجميع الوزارات الحكومية المعنية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وكذلك لجهات إنفاذ القانون.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، وقّعت مذكرة تفاهم بين معهد المساعدة القانونية لحماية المرأة (LBH APIK) ومكتب المدعي العام، برقم 001/MoU/LBH APIK Jkt/2009 بشأن برنامج التدريب على معالجة حالات العنف ضد المرأة والطفل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتعد مذكرة التفاهم هذه تقدما مهما في برنامج إنفاذ القانون. والهدف الرئيسي من مذكرة التفاهم هو ضمان مواصلة تعزيز قانون المنظور الجنساني في جهات إنفاذ القانون ذاتها. وإلى جانب ذلك ترمي، إلى إعطاء أولوية خاصة لمعالجة حالات العنف ضد المرأة والطفل. وبالرغم من أن مذكرة التفاهم كانت لسنة واحدة، اتفق كلا الطرفين على استمرارها كلما دعت الحاجة.

٤٥ - وما برحت إندونيسيا ملتزمة باتخاذ أي خطوة ضرورية لمكافحة العنف ضد المرأة. وفي إطار تنفيذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، توفر خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان ٢٠١١-٢٠١٤ استراتيجيات لتحسين منع العنف المترلي وحماية النساء والأطفال من ضحايا العنف وتقديم الخدمات لهم. ويشمل هذا سلسلة من برامج التوعية التي تستهدف الأجهزة الحكومية والجمهور، وتحسين الخدمات المتكاملة والدعوة من أجل المرأة والطفل من ضحايا العنف المترلي.

٤٦ - وإلى جانب هذا، فإن وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل أنشأت ونشرت مبادئ توجيهية للميزنة بشأن معالجة حالات العنف ضد المرأة في مركز الخدمات المتكاملة لتمكين المرأة والطفل.

الاتجار والاستغلال في البغاء

الرد على السؤال رقم ٩

٤٧ - تتمثل مهمة فرقة العمل الوطنية المعنية بمنع معالجة الاتجار بالأشخاص، بما تعقده من اجتماعات عادية وآلية إعداد التقارير السنوية، في رصد وتقييم تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالاتجار في الأشخاص عن طريق الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم. ويتألف أعضاء فرقة العمل من الوزارات المعنية والمؤسسات، فضلا عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

٤٨ - ومن الصواب القول بأن كل حكومة محلية قد وضعت سياسات ولوائح طبقا لظروفها المحددة بيد أنها جميعا سوف تتبع المبدأ التوجيهي الذي حددته فرقة العمل الوطنية. وعلى هذا فإن القوانين المحلية التي تعتمدها مختلف الحكومات المحلية تراعي المبادئ الموحدة المنطبقة على الصعيد الوطني، وبالأخص تلك الواردة في قانون القضاء على الاتجار

بالأشخاص. وسيكفل هذا تنفيذ التعاون بين الحكومات المحلية على مختلف المستويات في مكافحة ممارسات الاتجار بالأشخاص.

٤٩ - وفيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الحكومات المحلية، هناك العديد من مذكرات التفاهم التي شاركت فيها سبع مقاطعات وتوفر أساسا للتعاون بطريقة شاملة في القضاء على الاتجار بالأشخاص، وتقديم المساعدة للضحايا.

٥٠ - وتشمل المبادرات العديدة التي تُسهم في منع الاتجار بالأشخاص برامج وأنشطة لمنع الفعل الإجرامي للاتجار بالأشخاص والتصدي لذلك في خطة استراتيجية لـ ١٤ من المؤسسات الحكومية؛ وفي قيام وزير تمكين المرأة وحماية الطفل بسن اللائحة رقم ٩ لعام ٢٠١١ بشأن الإنذار المبكر لمنع الفعل الإجرامي للاتجار بالأشخاص؛ وإعداد نماذج لتوجيه المدربين بشأن ضحايا الاتجار و/أو الشهود على الصعيد الوطني وعلى مستوى المناطق/البلديات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة أيضا على وضع مبدأ توجيهي لتنمية قدرة فرقة العمل، ومن المتوقع اكتماله بحلول عام ٢٠١٢.

٥١ - وعلاوة على ذلك ففي إطار الجهود المبذولة لمعاقبة مرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص، تُشير البيانات التي جمعتها فرقة العمل التابعة للمدعي العام، بشأن التصدي للأعمال الإرهابية الجنائية وحالات الاتجار بالأشخاص، إلى أنه في خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، قدمت إلى المحاكمة ٩٧ قضية. وصدر الحكم في قضايا عددها ٣٨ قضية (٣٩,٧٠ في المائة) استنادا إلى قانون مكافحة العمل الإجرامي للاتجار بالأشخاص وصدرت أحكام بالسجن لمدد تصل إلى ١٥ شهرا وغرامة تبلغ بليون روبية (ما يعادل ٠٠٠ ١١٠ دولار)، وكان ذلك في محكمة منطقة إندرامايو المحلية، في جاوا الغربية، وكانت هناك أيضا قضايا شملت تهما متعددة وأسفرت عن أحكام بالسجن تصل إلى ٨ أعوام في محكمة منطقة سيبينونغ المحلية في جاوا الغربية. واستخدمت في بقية القضايا وعددها ٥٩ قضية (٦٠,٨٢ في المائة) قوانين أخرى كمراجع، من قبيل القانون الجنائي، وقانون تنسيب وحماية العمال المهاجرين، وقانون حماية الطفل، وقانون القضاء على العنف المترلي.

٥٢ - وقد اعتمدت إندونيسيا خطة العمل الوطنية لمكافحة الأفعال الجنائية للاتجار بالأشخاص، واستغلال الأطفال للأغراض الجنسية، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ بمقتضى لائحة وزير التنسيق ورفاه السكان رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٩. وتتألف خطة العمل الوطنية من برامج عديدة للوقاية والحماية ومساعدة الضحايا، بما في ذلك ضحايا البغاء، ومن جملة ذلك '١' الوقاية ومشاركة الطفل، بتنسيق من وزارة التعليم، '٢' إعادة التأهيل الصحي بتنسيق من وزارة الصحة، '٣' إعادة التأهيل الاجتماعي، والإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج،

بتنسيق من وزارة الشؤون الاجتماعية، '٤' وضع مبادئ قانونية، بتنسيق من وزارة العمل والموارد البشرية، '٥' إنفاذ القانون بتنسيق من الشرطة الوطنية، '٦' التنسيق والتعاون وتقوم بذلك وزارة رفاه السكان.

٥٣ - وثمة ملاحظة مهمة لمعالجة القضايا في عام ٢٠٠٩ وتتمثل في التوصل لأفضل ممارسة لتوفير الخدمات من قبل مركز الخدمات المتكاملة لتمكين المرأة والطفل في منطقة سيكا، نوسا تينغارا الشرقية. وبمساعدة من المكتب المحلي لتمكين المرأة وتنظيم الأسرة، اضطلع المركز بمهامه بشكل جيد من حيث توفير المعدات، والبنية الأساسية والتمويل بموجب مرسوم من الرئيس الإقليمي يُنشر كل عام في أعقاب الميزنة الإقليمية السنوية. ويمكن محاكاة هذه الممارسة من جانب مراكز أخرى. وقد وفر عدد من المراكز أيضا تدريبا على المهارات لضحايا الاتجار والبغاء.

المشاركة في عملية صنع القرار والتمثيل في الحياة السياسية والعامة

الرد على السؤال رقم ١٠

٥٤ - تعي إندونيسيا إمكانياتها المتمثلة في العدد الكبير من الموارد البشرية. وتعد النساء اللائي تشكلن ٤٩,٨ في المائة من السكان الإندونيسيين، فاعلات مهمات أيضا لتحقيق التنمية الوطنية. ولذا ترى إندونيسيا أنه يتعين أيضا أن تحصل المرأة على حصة مهمة من جدول أعمال التنمية، لا سيما من حيث مشاركتها في العملية السياسية وعملية اتخاذ القرارات. ولا يتم هذا من أجل تمكين المرأة باعتبارها جزءا من المجتمع فحسب، وإنما أيضا للوفاء بحقوقها في المشاركة في عملية التنمية الوطنية.

٥٥ - ونظرا لأن المرأة لا تزال في واقع الأمر تُشكل جزءا ضئيلا من هيئات صنع القرارات العامة، يلزم القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٨، بشأن الانتخابات العامة، والقانون رقم ٢ لعام ٢٠١١ الأحزاب السياسية بإدراج ما نسبته ٣٠ في المائة من النساء في مجالسها التنفيذية على الصعيدين المركزي والإقليمي وضمن مرشحيها المقترحين للسلطة التشريعية. وتقترح وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل في الوقت الراهن برنامجا للعمل الإيجابي للمرأة في الانتخابات العامة المقبلة عام ٢٠١٤ لتضمن تمثيلا أفضل للمرأة في البرلمان.

٥٦ - وخلال الانتخابات الوطنية الأخيرة في عام ٢٠٠٩، خصصت حصة إلزامية نسبتها ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في السياسة كتدبير خاص مؤقت. وكان هذا التدبير أحد المتطلبات من الأحزاب السياسية لكي تشارك في الانتخابات التشريعية العامة، طبقا لقانون

الانتخابات العامة. واقتضى الأمر منها أن تُدرج ما نسبته ٣٠ في المائة من النساء في القائمة المقترحة للمرشحين التشريعيين وإلا لا يمكنها المضي في المشاركة في الانتخابات التشريعية.

٥٧ - وقد تمخضت الجهود المبذولة من أجل تمكين المرأة في المجال السياسي عن بعض التطورات الإيجابية. ففي انتخابات عام ٢٠٠٤، كان ما نسبته ١١,٠٩ في المائة من بين ٥٦٠ عضوا في البرلمان من النساء، وفي انتخابات عام ٢٠٠٩، زاد العدد ليصبح ما نسبته ١٧,٨٦ في المائة. وعلاوة على ذلك أنشئ تجمع برلماني نسائي للمشاركة بنشاط مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل تعزيز صياغة قانون موات للمرأة. وعلى الصعيد التنفيذي، تقلدت النساء وظائف كثيرة من قبيل الرئيس، والحاكم، والوزير، والمسؤول الرفيع المستوى، وحاكم المقاطعة الفرعية/نائب حاكم المقاطعة الفرعية، والعمدة/نائب العمدة، ورئيس شرطة الإقليم، ورئيس شرطة المنطقة المحلية/البلدية. وتعد النسبة المئوية الإجمالية لكل من الرجال والنساء في مجال الخدمة العامة متساوية تقريبا وهي: ٥٦ في المائة للرجال وقرابة ٤٤ في المائة للنساء.

٥٨ - ورغم أن التدبير الخاص المؤقت قد أسهم في تقدم مشاركة المرأة، إلا أنه يلزم إجراء تحسينات. وقد وضعت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل دليلا للمبادئ الإرشادية لتحسين مشاركة النساء في الفرعين التشريعي والتنفيذي، ولا سيما على مستوى الأقاليم. ويتألف الدليل من معلومات عامة بشأن السياسات العامة والديمقراطية وأهمية مشاركة المرأة في تلك العملية. وعلاوة على ذلك، دأب أصحاب المصلحة على بذل الجهود لزيادة قابلية المرأة للانتخاب وقدرتها في مجال السياسات العامة.

الرد على السؤال رقم ١١

٥٩ - تنطبق أيضا استراتيجية برنامج مراعاة المنظور الجنساني حسبما نص عليه التوجيه الرئاسي رقم ٩ لعام ٢٠٠٠، على مجال معالجة عمليات ما بعد النزاع وإعادة البناء في أعقاب الكوارث الطبيعية. وقد أعدت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل نموذجا لدور المرأة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث عام ٢٠٠٨. ويفيد النموذج كأساس لإدارة الحالة في أعقاب الكوارث مع مراعاة المنظور الجنساني، ليطبقه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك في عملية اتخاذ القرارات. والقصد منه بالإضافة إلى ذلك، الحد من مخاطر الكوارث بالنسبة للمرأة، بطريقة أكثر منهجية. وتعتمد إندونيسيا أيضا استراتيجية وطنية بشأن الوصول إلى العدالة من أجل ضمان مشاركة المواطنين دون تمييز في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم.

٦٠ - ونظرا لأن إندونيسيا بلد معرض للكوارث، يعد الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، أحد أولويات جدول الأعمال. ويوفر النموذج والقوانين واللوائح الأخرى بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، لوكالة إدارة الكوارث الوطنية

(*Badan Nasional Penanggulangan Bencana*/ BNPB) التابعة لوزارة تمكين المرأة وحماية الطفل وغيرها من أصحاب المصلحة أساسا للتوعية المستمرة للمجتمع بشأن دور المرأة في هذا الموضوع. وفي الوقت الراهن، هناك درجة كبيرة من الاهتمام بمشاركة المرأة في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في شتى أنحاء البلد.

٦١ - ويجري إعداد خطة عمل بشأن حماية المرأة وتمكينها في حالة نشوب النزاع المسلح.

الجنسية والمواطنة

الرد على السؤال رقم ١٢

٦٢ - تعتقد إندونيسيا أن تعزيز وحماية حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الحصول على الهوية والجنسية، أمر له أهمية كبيرة لنمو وتنمية الطفل في إندونيسيا. لذا نفذت الحكومة عددا من التدابير التشريعية والعملية التي تتعلق بتسجيل ولادات الأطفال ومن شأن تسجيل الولادة أن يُقلل إلى حد كبير مخاطر الاستغلال وتزييف العمر والهوية، التي قد تمثل مشاكل للطفل في حياته بعد ذلك.

٦٣ - وبالتالي، فقد سنَّت الحكومة القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٢ بشأن حماية الطفل، الذي يُحدد وجوب إعطاء كل طفل هوية منذ مولده. وتنص الفقرة (١) من المادة ٢٨ على ما يلي ''يكون إصدار شهادة الميلاد من مسؤولية الحكومة، ويجري الاضطلاع بذلك عمليا على مستوى لا يقل عن مستوى القرية أو المنطقة الفرعية''. وعلاوة على ذلك، يستلزم القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٦، الذي يتعلق بإدارة السكان، وخاصة ما يتعلق بتفسير الفقرة (٢) من المادة ٢٧ إصدار شهادة الميلاد مجانا. وحتى عام ٢٠١١، أصدر ما مجموعه ٢٨٣ من المناطق المحلية/البلديات حتى الآن، قوانين محلية إقليمية تنص على منح شهادات الميلاد بالمجان. وينظم القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٦ بشأن المواطنة أيضا جعل شهادات الميلاد متاحة لجميع الأطفال. وعلاوة على ذلك، وقَّعت ثماني وزارات معنية مؤخرا مذكرة تفاهم بشأن التعجيل بإصدار شهادات الميلاد بغرض حماية الأطفال، سواء الأطفال الذين يعيشون داخل البلد أو في الخارج.

٦٤ - وعلى المستوى العملي، قدمت الحكومة المركزية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ تمويلا حفازا لحكومات المقاطعات والمناطق المحلية/البلديات التي تقوم بإصدار شهادات تسجيل الميلاد على الصعيد المحلي. ويتوقع أن تؤدي تلك الجهود إلى القضاء على العقوبة المتعلقة بشهادات الميلاد في العديد من الأقاليم. وطبقا للائحة الوزارية رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٥، تعطى شهادة ميلاد مجانية لمن يقومون بالتسجيل في غضون ٦٠ يوما من ميلاد الطفل. ومن شأن الفترة الزمنية المحددة بـ ٦٠ يوما أن تساعد على حماية حقوق السكان

كما تساعد الحكومة على استكمال البيانات الإحصائية. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضا إصدار شهادة الميلاد بمجرد الإشارة إلى اسم الأم في الوثيقة.

٦٥ - وسعيا من الحكومة إلى توعية النساء الفقيرات والنساء الريفيات بضرورة تسجيل المواليد والحصول على شهادات الميلاد، تواصل الحكومة تنظيم حملة بشأن ''تسجيل المواليد'' عن طريق وسائط الإعلام الالكترونية والمطبوعة، بمشاركة من الرئيس والسيدة الأولى. وتشارك أيضا في نشر المعلومات المتعلقة بشهادة الميلاد وسائط الإعلام الجماهيري على الصعيد الوطني، فضلا عن المنظمات غير الحكومية على مستوى القاعدة الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك غطى هذا النشر جميع مراكز الصحة الأولية والمناطق الفرعية.

٦٦ - وما برحت إندونيسيا تنفذ بالكامل مبادئ العالمية، والدوام، والاستدامة، في مسألة تسجيل المواليد. فتُطبق هذه المبادئ على كل من الحكومة الملزمة بتوفير نظام جيد لتسجيل المواليد، وعلى الجمهور الملزم بالإبلاغ عن أي حالة تتعلق بالمواليد.

التعليم

الرد على السؤال رقم ١٣

٦٧ - لا تدخر إندونيسيا جهدا لتكفل حقوقا متساوية للمرأة والرجل في مجال التعليم. ويشمل هذا الجهود الوطنية ودون الوطنية الإندونيسية المبذولة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إندونيسيا.

٦٨ - وعلى نحو ما ذكر في تقرير إندونيسيا لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فإن إندونيسيا في سبيلها إلى تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للتعليم الابتدائي ومحو الأمية. ويرمي البلد إلى المضي إلى ما هو أبعد من غاية التعليم الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للتعليم الابتدائي وذلك بتوسيع نطاق الغاية لتشمل التعليم الثانوي (SMP and *madrasah tsanawiyah*-MTs, grades 7 to 9) باعتبارها غايات تعليمية أساسية عالمية. وعلى مستوى التعليم الابتدائي انخفض بشكل كبير الفرق في المشاركة في التعليم فيما بين المقاطعات حيث بلغ معدل التسجيل الصافي ما يزيد على ٩٠ في المائة في جميع المقاطعات تقريبا.

٦٩ - وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم في زيادة نسبة الإناث في المدارس الابتدائية والثانوية المتوسطة، والمدارس الثانوية العليا ومؤسسات التعليم العالي. وكانت نسبة معدل التسجيل الصافي بين الإناث والذكور في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي المتوسط هي ٩٩,٧٣ في المائة و ١٠١,٩٩ في المائة على التوالي، وبلغت بالفعل نسبة محو الأمية فيما بين الإناث اللاتي

تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما ٩٩,٨٥ في المائة. ونتيجة لهذا، فإن إندونيسيا بسبيلها إلى تحقيق الغايات المتصلة بالتعليم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠١٥.

٧٠ - وفي حالة معدلات التسرب من المدارس، كان هناك اتجاه تناقصي. وما يلي هو جزء من الجهود التي تبذلها الحكومة للحد من معدل التسرب بالتعليم الأولي والثانوي:

- تقديم منح دراسية للطلاب الفقراء؛
- تنفيذ برامج استرجاع وتصحيح؛
- تنفيذ التعليم الخاص في المناطق النائية والمهمَّشة، ومناطق الكوارث الطبيعية والاجتماعية، ومناطق الأسر المحرومة اقتصاديا؛
- تقديم مجموعات برامج ألف وباء وجيم وهي ترادف المدرسة الابتدائية (المجموعة ألف)، والتعليم الثانوي المتوسط (المجموعة باء)، والتعليم الثانوي العالي (المجموعة جيم)، لمن لا تتوفر لهم الفرصة للحصول على التعليم الرسمي؛
- توفير برنامج تعليمي شامل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٧١ - ويتمثل التحدي الرئيسي في التعجيل بإنجاز الغاية التعليمية من الأهداف الإنمائية للألفية وهي تحسين حصول الأطفال من البنات والبنين على قدم المساواة، على التعليم الأساسي الجيد النوعية. وتشمل السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بمواجهة هذا التحدي ما يلي: '١' توسيع نطاق الوصول بشكل منصف للتعليم الأساسي ولا سيما بالنسبة للفقراء؛ '٢' تحسين نوعية، وكفاءة وفعالية التعليم؛ و '٣' تعزيز الإدارة الرشيدة والمساءلة بالنسبة للخدمات التعليمية. وستستمر السياسة المتمثلة في تخصيص ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية لقطاع التعليم بغية التعجيل بتحقيق التعليم الثانوي المتوسط للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٧٢ - وعلاوة على ذلك، ففيما يلي بعض الخطوات الاستراتيجية التي يتعين القيام بها في مجال التعليم لتعزيز المساواة بين الجنسين:

- تحسين الحصول على التعليم فضلا عن تحسين نوعيته من أجل الحد من اللامساواة بين الجنسين فيما بين المناطق وفيما بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية من خلال '١' تقديم الدعم للطلاب من الأسر الفقيرة لكي يواصلوا تعليمهم عن طريق تقديم المنح الدراسية؛ '٢' تنفيذ سياسات لدعم المناطق المحرومة والوحدات التعليمية؛ '٣' تخصيص موارد إضافية للمناطق المحرومة والوحدات التعليمية؛ '٤' تنفيذ سياسات تعليمية إيجابية مراعية للجنسين في جميع مستويات التعليم، '٥' إعداد

أدوات لرصد اللامساواة بين المناطق، وبين الجنسين، وبين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية؛ '٦' تعزيز الدعوة لبناء القدرة في المناطق المحرومة والوحدات التعليمية.

- تحسين الحصول على التعليم وتحسين نوعية التعليم المراعي للجنسين وغير الرسمي. وسينصب الاهتمام على تحسين المعرفة والمهارات الحياتية ولا سيما الأنشطة المولِّدة للدخل والتي تستهدف الذين لا يستطيعون التسجيل في المدارس الرسمية.

٧٣ - والتعليم بشأن المساواة الجنسانية مدرج بالفعل في مناهج الدراسة الإندونيسية التي تُدرَّس في المدارس الابتدائية والثانوية كجزء من موضوع التربية الوطنية وبناء الشخصية، كما تنص عليه اللائحة الصادرة عن وزارة التعليم الوطني رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٦. وهذه اللائحة هي أساس معايير المناهج الدراسية لكتابة الكتب المدرسية وتدريسها.

٧٤ - وقد دأبت إندونيسيا باستمرار على مراجعة الكتب المدرسية والمواد التعليمية المتحيزة جنسانيا وسحبها. وفي الوقت ذاته، تُجري إندونيسيا أيضا أعمالا تدريبية وبرامج توعية دورية لمؤلفي الكتب المدرسية والمعلمين، كي تكفل القضاء على تلك المواقف النمطية.

٧٥ - وما برحت الحكومة تُشجع حصول الجميع على التعليم بحيث يصبح متاحا ويمكن تلبيته لكل شخص. وينفذ هذا بزيادة التمويل المخصص للتعليم على النحو الذي يقتضيه التشريع الوطني، فضلا عن تقديم المساعدة التشغيلية لجميع المدارس في إندونيسيا. ويمكن الاطلاع على المبالغ المخصصة في الميزانية للتعليم للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ في المرفق ٢.

٧٦ - وفيما يتعلق بحالات محددة يُفضل فيها الأطفال العمل في الزراعة مما يجعلهم يتسربون من المدارس، ما برحت الحكومة تبذل جهودا للتغلب على هذه المسألة في سياق القضاء على الفقر وتشجيع تعليم الأطفال آخذة في الاعتبار المصلحة العليا للطفل. وليس هناك تشريع أو قانون ينظم بالتحديد وجوب انقطاع المراهقة الحامل عن المدرسة. فمثل تلك الممارسة تستند إلى قرار يُتخذ محليا من جانب المدرسة المعنية. وفي هذا الصدد، تواصل إندونيسيا بذل جهودها للحد من معدل التسرب، بما في ذلك من خلال تنفيذ تعليم خاص للمهمشين.

الصحة

الرد على السؤال رقم ١٤

٧٧ - ما برحت الحكومة تواصل زيادة ميزانيتها الوطنية المخصصة للصحة على مدى السنتين الأخيرتين. وفي عام ٢٠٠٣، كانت الميزانية المخصصة للصحة ٦,٦٣ مليون روبية إندونيسية (حوالي ٠,٧٤ بليون دولار أمريكي)، في حين زادت في عام ٢٠١٠ بمقدار أربعة أمثال لتبلغ ٢١,٩٥ تريليون روبية إندونيسية (حوالي ٢,٣٧٧ بليون دولار أمريكي).

وبلغت نفقات الصحة العامة الإندونيسية ما نسبته ٧٠ في المائة مما أوصت به منظمة الصحة العالمية وهي ٣٥-٤٠ دولارا أمريكيا للشخص في السنة (انظر المرفق ٣).

٧٨ - ولا يزال يجري تقديم الخدمات المحسَّنة في مجال الصحة الإنجابية التي تستهدف المراهقين كجزء لا يتجزأ من برنامج تنظيم الأسرة. وقد أسهمت تلك الأنشطة في زيادة معرفة ومواقف وسلوك المراهقين فيما يتعلق بصحتهم الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمخدرات، والمؤثرات العقلية، وغيرها من مواد الإدمان. وسيتاح الوصول على نطاق أوسع لخدمات الصحة الإنجابية للمراهقات، وسيتحسن في خاتمة المطاف التهيؤ للحياة الأسرية، فضلا عن المهارات الحياتية للمراهقات.

٧٩ - وعلاوة على ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٣، يجري تنفيذ برنامج الصحة المدرسية (*Usaha Kesehatan Sekolah*/UKS) لمعظم المدارس في إندونيسيا، كجزء من الاستراتيجية الوطنية لتوفير مرافق الصحة الأساسية وخدماتها؛ وللتثقيف بالمعرفة الصحيحة المتصلة بالصحة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعاطي المخدرات؛ والتوعية بأهمية المعيشة الصحية لجميع الطلاب في جميع مراحل التعليم. ولقد جرى النص على هذا في لائحة وزارية مشتركة بين وزارة التعليم الوطني، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الدينية، ووزارة الشؤون الداخلية.

٨٠ - وما برحت إندونيسيا تتخذ باستمرار تدابير لضمان الوفاء بالحق في الصحة الإنجابية، بما في ذلك توفير الحماية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وتشمل التدابير المتخذة تحسين الوصول إلى خدمات الصحة العامة، بحيث تتوافر لموظفي الصحة وأصحاب المصلحة المعنيين المهارات والموارد اللازمة للتنبؤ بالأوبئة والتصدي لها؛ وتعزيز التعبئة المجتمعية لتحسين الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنشطة الرعاية والعلاج؛ وتعبئة الموارد المالية الإضافية من أجل نجاح الاستراتيجية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك طرأ تحسن مستمر على التنسيق الشامل لجميع القطاعات، كما يجري تعزيز نُظم المعلومات والرصد فضلا عن التقييم.

٨١ - يعتبر قانون الصحة لعام ٢٠٠٩ جزءا من الجهود التي تبذلها الحكومة لتلبية الحق الإنجابي والصحة للأزواج، على نحو ما نصت عليه بوضوح المادة ٧٢. ولم يستهدف هذا القانون إطلاقا منع النساء غير المتزوجات من الحصول على أية معلومات أو خدمات بشأن تنظيم الأسرة كما أن المادة ذاتها ٧٢ (د) تُحدد أيضا أن لكل شخص الحق في الحصول على المعلومات والتثقيف والمشورة بشأن الصحة الإنجابية على نحو سليم. ويمكن الحصول على

مختلف المعلومات، بما فيها وسائل منع الحمل، عن طريق الحملة العامة التي تنظمها الحكومة أو من خلال أي مناقشات عامة. وهذا هو أحد الجهود المبذولة لتلبية حقوق الصحة الإنجابية للمراهقات أو للأزواج غير المتزوجين.

٨٢ - وفي الوقت الراهن، يُتاح حتى بالمجان، الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة للنساء في أتشيه، وبابوا، ومالوكو، ومالوكو الشمالية، وبابوا الغربية، وتينغارا نوسا الشرقية. وقد تطور التثقيف في مجال الصحة الإنجابية أيضا كأحد المواضيع التي تُدرَّس في المدارس، من خلال المناهج الدراسية المعدة محليا في جاوا الغربية، وسومطرة الجنوبية، ونوسا تينغارا الغربية، ونوسا تينغارا الشرقية، وكاليمانتان الغربية. وفضلا عن ذلك، فمن أجل مواجهة الزيادة الكبيرة في حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أعدت حكومة مقاطعة بابوا منهجا دراسيا محليا بشأن ثقافة الصحة الإنجابية. وفي هذه المرحلة، أدخلت قضايا الصحة الإنجابية والصحة الجنسية وأدرجت في مواضيع المدارس الأولية والثانوية والعليا ولا سيما في العلوم والبيولوجيا، والرياضة والمعيشة الصحية (*Pendidikan Jasmani*)، والعلوم الاجتماعية والدين. ونُظمت برامج مشابهة أيضا على نطاق واسع من جانب المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام.

الرد على السؤال رقم ١٥

٨٣ - دأبت إندونيسيا باستمرار على توفير الدعم كما ستسهم دائما في الجهد العالمي لمكافحة وفيات النفاس والرضع، بما في ذلك مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة ''كل امرأة وكل طفل''. وكان الدعم المطرد الذي نقدمه موضع تقدير كبير خلال زيارة الأمين العام لكاليمانتان الجنوبية وبالي في عام ٢٠١١.

٨٤ - ولتحقيق غاية أهداف الإنمائية الألفية المتمثل في التعجيل بخفض معدل الوفيات النفاسية، أحرزت إندونيسيا تقدما بوضع برنامج تأمين للولادة (*Jaminan Persalinan*/Jampersal) وهذا التأمين يضمن تمويل خدمات ما قبل الولادة، وتقديم المساعدة في الولادة بواسطة موظفي الصحة، وتوفير خدمات ما بعد الولادة، بما في ذلك رعاية الأمومة لحديثي الولادة، وخدمات تنظيم الأسرة بعد الولادة، فضلا عن تقديم المشورة بشأن الرضاعة الطبيعية. ويستهدف البرنامج جميع الحوامل اللاتي لا يمتلكن تأمينا صحيا، ويرغبن في استخدام مرافق الخدمات الأساسية، من قبيل الموظفين المعنيين بتقديم خدمات الولادة، ومراكز الصحة المجتمعية، وشبكاتها، والإحالة إلى مستشفيات المرتبة الثالثة. ويطبق هذا بالتدريج، ويقدر تحقيق معدلات تغطية للولادات مقدارها ٤,٦ ملايين ولادة في

كل عام. ويمكن الاطلاع على النسبة المئوية لحالات الولادة بواسطة موظفي الصحة خلال عام ٢٠١٠ في المرفق ٣.

٨٥ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتحسين خدمة الإرشاد في المرافق وذلك بزيادة جودة وعدد مراكز الصحة المجتمعية؛ وتقديم خدمات الطوارئ الأساسية لأمراض النساء السابقة للولادة في مراكز الصحة المجتمعية وخدمات الطوارئ الأساسية المتكاملة لأمراض النساء السابقة للولادة في المستشفيات العامة؛ وتشييد مستشفيات الأمهات والرضع؛ فضلا عن إعادة تنشيط مراكز الخدمات الصحية المحلية المتكاملة.

٨٦ - وثمة مثال محدد لخدمات الإرشاد ويتمثل في تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة والوقاية من المضاعفات عام ٢٠١٠. ويرمي هذا البرنامج الذي تقوم بتيسيره القابلات في القرى والمناطق الريفية، إلى تعزيز دور الزوج والأسرة والمجتمع المحلي في تهيئة ولادة آمنة بما في ذلك عن طريق منع مضاعفات الولادة التي قد تغدو خطيرة بالنسبة للأم والطفل على السواء، فضلا عن تقديم المشورة المتعلقة بوسائل منع الحمل. فباستخدام أسلوب بسيط يتمثل في جمع بطاقات لاصقة خاصة توضع أمام مترل الأم التي ستلد، يمكن القيام بأنشطة سليمة على الفور لمنع الوفيات النفاسية.

٨٧ - وعلاوة على ذلك، ما برحت الحكومة تزيد أيضا من قدرات موظفي الصحة كماً وكيفاً، كما زادت من توزيعهم (ممارسين عامين، وأخصائيين، وقابلات، ومساعدين طبيين)، ولا سيما من أجل تلبية الاحتياجات من العاملين الصحيين في المناطق النائية، ومناطق الحدود، والجزر النائية، ومن خلال التدريب السابق على الخدمة وأثناء الخدمة لموظفي الصحة الاستراتيجيين، وتنفيذ عقود موظفي الصحة المعينين بعقود. وفضلا عن ذلك، نُظم برنامج للشراكة للقابلات التقليديات من أجل تحسين قدراتهن. كما قدمت مؤسسة صحة المرأة عددا من المنح الدراسية لبنات القابلات التقليديات للحصول على درجة في التوليد.

٨٨ - ونفذت أيضا عملية تقديم المساعدة الصحية (*Operasi Kesehatan*/BOK) لكثير من مراكز الصحة المجتمعية، ومراكز الصحة القروية، فضلا عن مراكز صحة الخدمات المتكاملة في سائر أنحاء إندونيسيا.

الرد على السؤال رقم ١٦

٨٩ - ويقع على عاتق الحكومة التزام بتوفير الحماية والوقاية للمرأة الإندونيسية من الإجهاض غير الآمن، وغير القانوني الذي لا يتسم بالمسؤولية. وبالرغم من ذلك، فإنه في

حالة الاغتصاب وإذا كان الحمل يُعرض حياة الأم و/أو صحتها للخطر، يُسمح بالإجهاض على النحو المحدد في المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٩ بشأن الصحة. وما انفك ينشر هذا القانون وتلك الأحكام ذات الصلة بصورة مستمرة على الموظفين الطبيين وأصحاب المصلحة المعنيين، وعلى الجمهور.

٩٠ - ويصنف الإجهاض كعلاج طبي قد يضر بحياة الأم أو يُعرضها للخطر. وعلى غرار أنواع العلاج الطبي الأخرى التي تُعرض للخطر حياة الفرد، يقتضي الإجهاض حصول الموافقة بين الزوجة والزوج، ويجريه موظفون طبيون. ويعكس هذا الموافقة المتبادلة والمسؤولية داخل الأسرة.

٩١ - وفي العلاقة الزوجية، تعتبر إندونيسيا من حيث المبدأ أن المرأة والرجل متساويان. وهذا منصوص عليه في القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان ولا سيما المادة ٥١، التي تنص على أن الزوجة والزوج في علاقتهما الزوجية لهما حقوق والتزامات متساوية فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بالحياة الزوجية.

العمالة

الرد على السؤال رقم ١٧

٩٢ - ومنذ إنشاء لجنة العمل الوطني وخطة عملها بشأن القضاء على أسوء أشكال عمالة الأطفال في مطلع الألفية الثانية، نُفذت بصورة منهجية جهود وطنية لمكافحة عمالة الأطفال. وفي الوقت الراهن، توجد ٣٠ لجنة عمل على مستوى المقاطعات، و ١٥٠ لجنة عمل على مستوى المناطق المحلية/البلديات. وقد أدرج برنامج القضاء على عمالة الأطفال في برنامج الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل الوطنية، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، نفذت الحكومة برنامج الحد من عمالة الأطفال - برنامج أمل الأسرة منذ عام ٢٠٠٨. وأفلح هذا البرنامج في إعادة ٩٤٥ ٤ طفلا في عام ٢٠٠٨، و ٠٠٠ ٣ طفل في عام ٢٠١٠ و ٣٦٠ ٣ طفلا في عام ٢٠١١ من عمالة الأطفال إلى المدارس.

٩٣ - وتكفل المواد ٦٨ إلى ٧٥ من القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٣ الملاحقة القضائية لأرباب العمل الذين ينتهكون الأحكام المتعلقة بتوظيف الأطفال.

٩٤ - وإندونيسيا في الوقت الحالي هي بسبيلها إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة ببيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية. وهذا من شأنه أن يُعزز القوانين واللوائح الوطنية التي تحمي الأطفال من الالتحاق بالعمالة، بما في ذلك التحاق البنات كعاملات في الخدمة المترلية أو مشتغلات بالجنس.

المهاجرات العاملات

الرد على السؤال رقم ١٨

٩٥ - تُرحب إندونيسيا باللجنة وتشجعها على مواصلة توجيه اهتمامها إلى موضوع المهاجرات العاملات أثناء المناقشة البنَّاءة للجنة مع الدول الأطراف. وتولي إندونيسيا أهمية كبيرة لهذه المسألة، وترى أن بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد، تقع عليها مسؤولية حماية حقوق جميع المهاجرات العاملات وأسرهن. ولزيادة الاهتمام العالمي بهذه المسألة، تدعو إندونيسيا، بالاشتراك مع البلدان التي تشاطرها نفس القلق بشأن هذه المسألة، إلى اتخاذ قرار كل سنتين من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المهاجرات العاملات.

٩٦ - وفي الوقت الراهن، يعيش في الخارج أكثر من ثلاثة ملايين إندونيسي، ومعظمهم من المهاجرين العاملين. ومن بينهم عدد كبير من النساء اللاتي يعملن في القطاعات غير الرسمية. ويبلغ هذا العدد حوالي ٣ في المائة من مجموع ١١٩,٤ مليون إندونيسي يشكلون القوى العاملة التي تم إحصاؤها في مطلع عام ٢٠١١.

٩٧ - و في الغالب، تتعلق المشاكل التي يواجهها المهاجرون العاملون الإندونيسيون، ولا سيما العاملون في الخدمة المترلية، بعدم سداد المرتبات، والعنف البدني، والإيذاء الجنسي، والعمل فوق الطاقة، والعمل المنافي للعقد، وزيادة ساعات عبء العمل، والمرض، والتراعات مع أرباب العمل، أو مع الموظفين الآخرين. كما يواجهون تحديات أيضا في كل خطوة من خطوات الهجرة، من قبيل التلاعب بالوثائق أثناء عملية التعيين؛ وتوفير الحد الأدنى من الحماية من القانون المحلي، وانعدام الاحترام النابع من تقاليد بعض البلدان المتلقية للمهاجرين العاملين الإندونيسيين؛ وارتفاع تكاليف عملية الإعادة إلى الوطن.

٩٨ - ولمواجهة تلك المشاكل والتحديات، وضعت تشريعات مختلفة إدارية، ومؤسسية وتدابير أخرى وهي في جملة أمور، العملية الجارية للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم، وسن التوجيه الرئاسي رقم ١ لعام ٢٠١٠ بشأن التعجيل بالأولوية الإنمائية الوطنية لعام ٢٠١٠ وإنشاء الفريق المتكامل لحماية المهاجرين العاملين الإندونيسيين في الخارج. وإندونيسيا في سبيلها أيضا إلى تنقيح القانون رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٤ بشأن تعيين وتنسيب المهاجرين العاملين في الخارج.

٩٩ - وعلاوة على ذلك، فلتحسين حماية حقوق المهاجرين العاملين تُجري الحكومة الإندونيسية تقييما لأطر الحماية القانونية الحالية في كل بلد من بلاد العمالة، تتضمن أحكامها القانونية الوطنية ذات الصلة، ومراعاتها، والاتفاقات الثنائية القائمة، فضلا عن أطر الحماية الإقليمية والمتعددة الأطراف المطبقة في تلك البلدان.

١٠٠- وتتخذ الخطوات التالية أيضا لتحسين الجهود المبذولة من أجل توفير الحماية للمهاجرين العاملين من الإندونيسيين إلى أقصى حد، بمن فيهم العاملون في الخدمة المترلية:

- المنع، ويشمل التنسيق المتكامل بما يكفل أن تكون إجراءات التعيين والتنسيب متفقة مع القوانين واللوائح السائدة، وتحسين إدارة نظام قاعدة البيانات، ونشر المعلومات المتعلقة بالخدمات، وبحماية المهاجرين العاملين الإندونيسيين.
- الاكتشاف المبكر، ويشمل توفير خدمات المواطنين وخدمات الخط الساخن، في البلدان المستقبلة ذات التركيز المرتفع من المهاجرين العاملين الإندونيسيين، فضلا عن تشجيعهم على تقديم إخطارات للقنصلية بشكل إلزامي.
- الاستجابة الفورية، وتشمل المعالجة السريعة لحالات الانتهاكات/العنف، وتقديم المساعدة القانونية في الدعوة للضحايا، وإنشاء مأوى مؤقت، وإسداء المشورة الدينية والنفسية فضلا عن توفير المساعدة الصحية.

١٠١- وتقوم الحكومة الإندونيسية بصفة منتظمة بالتحقق من أنشطة عدد من وكالات المهاجرين العاملين المسجلة في شتى أنحاء إندونيسيا. وينفذ تدبير بإدراج الوكالات المنتهكة لإجراءات تعيين وتنسيب المهاجرين العاملين، في قوائم سوداء. ويتاح الاطلاع على القائمة للجمهور من بين آخرين عن طريق وسائط الإعلام المطبوعة. وقد أنهت الحكومة تراخيص ١٣٠ وكالة، من بين ٥٧٠ وكالة، قامت بانتهاك القوانين واللوائح المتعلقة بعملية تعيين وتنسيب المهاجرين العاملين في عام ٢٠١٠. وقدمت أيضا إلى المحاكمة وكالات عديدة مدرجة في القوائم السوداء.

١٠٢- وقد حددت الحكومة المشاكل التي يواجهها المهاجرون العاملون في الخارج بأنها متشابكة في معظمها وترجع جذورها إلى مدى تأهبهم وأتباعهم للإجراءات الصحيحة قبل مغادرتهم لبلدهم الأصلي. وفي هذا الصدد، أجري تدريب موحد على المهارات، قبل المغادرة، وإن كان يلزم تحسين التنفيذ. ويشمل ذلك، الإشراف على توفير التدريب على المهارات، وعلى كفاءته، وتنفيذ برنامج للتعريف ببلدان المقصد.

١٠٣- وفيما يتعلق بفرص إيجاد الوظائف والأعمال الحرة بالنسبة للنساء في البلد، أسهمت زيادة عدد العاملات في قطاع الخدمات والتقدم المحرز في تعليم المرأة، إلى جانب عوامل أخرى في زيادة نمو فرص العمالة للمرأة. وتواصل إندونيسيا تحسين نوعية فرص العمل مما يسفر عن خفض نسبة العاملات في الأعمال الحرة، والعاملات في الخدمة المترلية من مجموع العمالة (يحدث ذلك عادة في القطاع غير الرسمي ومعظم العاملين فيه من النساء). وخلال فترات ارتفاع النمو الاقتصادي (١٩٩٠-١٩٩٧ و ٢٠٠٤-٢٠٠٨) انخفضت

نسبة فرص العمالة (في القطاع غير الرسمي) بمقدار ٠,٢ في المائة سنويا حيث تركت النساء اللائي يقمن في المناطق الريفية الأعمال المتدنية النوعية.

١٠٤- وقد نُفذت برامج عديدة لتمكين المشاركة الاقتصادية للمرأة، بما في ذلك بالنسبة للائي تمارسن الأعمال الحرة والعاملات في الخدمة المترلية. ومن أمثلة ما يخصص لبناء القدرة الاقتصادية للمرأة، توفير الحصول على القروض الصغيرة/رؤوس أموال المشاريع، ومجموعات الدعم المجتمعية، والتدريب وبناء القدرة.

١٠٥- ومن بين مشاريع التمكين الاقتصادي الجديدة للمرأة استخدام المعلومات، والاتصالات، والتكنولوجيا، ولا سيما بالنسبة للنساء في المناطق الريفية والحضرية من أجل الوصول إلى الأسواق. وتبدأ المؤسسات الصغرى والصغيرة بل والمتوسطة في الوقت الراهن أيضا في معاينة استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية والإنترنت كمكان لعرض منتجات الصناعات الصغيرة والصناعات المترلية، حيث تملك النساء ٧٣ في المائة من المشاريع الصغرى، وتقمن بإدارتها مترليا. وعلاوة على ذلك، شرعت وزارة التجارة الإندونيسية في مراعاة البُعد الجنساني في إقامة ''صناعة ابتكارية''، وذلك بتوفير التدريب على ممارسات الابتكار وجودة المنتج، والتغليف الجيد.

١٠٦- ونفذت الحكومة الإندونيسية أيضا برنامج التمكين المجتمعي الوطني ولا سيما في المناطق المتخلفة النمو. ويوفر هذا البرنامج الدعم لإقامة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تريدها المجتمعات المحلية وتحتاج إليها. ومن ثم يُمكِّن ذلك البرنامج النساء صاحبات المشاريع الخاصة الصغيرة من الانتفاع بالتدريب وحلقات العمل حسبما يردن.

النساء المنتميات لفئات الأقليات

الرد على السؤال رقم ١٩

١٠٧- تولي إندونيسيا أهمية كبيرة للوفاء بحقوق أي فئات ثقافية ودينية، ولا سيما من حيث ما يتعلق بحماية المرأة من أعمال التمييز، والعنف، والترويع الجنسي. وفي هذا الصدد، جعل تنوع الفئات العرقية، والدينية و/أو الاعتقادية، واللغات العرقية التي تضاعف منها أيضا الزيجات المشتركة بين الأعراق، مفهوم الأقلية صعب التنفيذ إلى حد ما في إندونيسيا. وعلاوة على ذلك، يوجد أكثر من ٧٠٠ لغة تتكلمها مختلف المجتمعات المحلية في إندونيسيا ولكن لا تعامل أي واحدة منها باعتبارها لغة أقلية.

١٠٨- وفيما يتعلق بمسألة ''الأقلية الدينية''، ولا سيما بشأن توفير الحماية لأتباع الأحمدية وطائفة مسيحية معينة، يحظر إتيان أي عمل تمييزي، أو يتسم بالعنف أو الترويع مهما كان

سببه في إندونيسيا. وفي هذا الصدد، بدأت إندونيسيا عددا من الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وثقافة التسامح، ولكفالة حماية الفئات الدينية من خلال جميع الصكوك، والأطر، والسياسات الوطنية القانونية اللازمة. وبالنسبة للأحمدية على وجه الخصوص، صدر مرسوم مشترك من الوزارات الثلاث يحظر على السكان التصرف بطريقة غير قانونية ضد أعضاء الأحمدية. وفيما يتعلق بحالة العنف الذي يوجه ضد المسيحيين، نفذت السلطات عملية قانونية شفافة ضرورية تكفل تقديم المتورطين إلى العدالة.

١٠٩- وتشمل الخطوات المتخذة لكفالة قيام السكان عامة، بمن فيهم النساء، بتحديد الطريقة التي يمارسون بها ثقافتهم ودينهم بحرية، لوائح وتدابير إدارية على النحو التالي:

- إلغاء التوجيه الرئاسي رقم ١٤ لعام ١٩٦٧ الذي يحظر ديانة، ومعتقدات، وعادات طائفة كونغ هو تشو؛
- سن المرسوم الرئاسي رقم ٥٦ لعام ١٩٩٦ بشأن وثائق الجنسية الإندونيسية، والتوجيه الرئاسي رقم ٢٦ لعام ١٩٩٨ بشأن إلغاء استخدام عبارتي مواطنون أصليون وغير أصليين، والمرسوم الرئاسي رقم ١٩ لعام ٢٠٠٢ بشأن تحديد السنة القمرية الجديدة باعتبارها إجازة وطنية؛
- إصدار توجيه من وزارة الشؤون الداخلية رقم ٢٥ لعام ١٩٩٦ بشأن المبدأ التوجيهي لتنفيذ المرسوم الرئاسي رقم ٥٦ لعام ١٩٩٦، والذي ينظم إلغاء القوانين المحلية التي تُلزم الصينيين والمنحدرين منهم بتقديم وثائق الجنسية، لأغراض الإدارة المدنية.

١١٠- وتواصل إندونيسيا بموجب المبدأ التوجيهي لخطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان ٢٠١١-٢٠١٤، تعزيز ثقافة التسامح، واللاعنف، فضلا عن سيادة القانون، عن طريق التوعية، والتثقيف بحقوق الإنسان. وتطبق تلك التدابير على المسؤولين الحكوميين، والمشرعين، وجهات إنفاذ القانون، والمجتمع عامة.

النساء المتضررات من النزاعات

الرد على السؤال رقم ٢٠ والسؤال رقم ٢١

١١١- تشجع إندونيسيا دائما الجهود المبذولة لتسوية النزاعات سلميا وتدعم دور المرأة في عملية إقرار السلام والأمن. وقد اتخذت تدابير مختلفة تتعلق بمنع النزاعات ومعالجة آثار النزاعات الاجتماعية بالنسبة للسكان عامة، ولا سيما النساء.

١١٢- وقد أولت إندونيسيا المزيد من الاهتمام لأفعال العنف الجنسي والبدني التي تتعرض لها المرأة في حالة السلم. ويولى نفس القدر من الاهتمام أيضا إلى أفعال العنف الجنسي التي تتعرض لها المرأة في حالة النزاع.

١١٣- وفيما يتعلق بالقلاقل الاجتماعية التي تحدث في بابوا منذ أيلول/سبتمبر الماضي، أفاد مكتب ممثل وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل في بابوا، بأن حالة المرأة والطفل في بابوا وبابوا الغربية لم تتأثر تماما أثناء تلك الأحداث حيث أمكنهما مواصلة أنشطتهما اليومية الروتينية. وبصفة عامة، لم تربك تلك الحادثة من الناحية الاجتماعية، الأنشطة التي يمارسها سكان بابوا، بالرغم من وجود توتر سياسي متزايد. وفي هذا الصدد، يساور القلق حكومة مقاطعة بابوا جراء التغطية العارمة من جانب وسائط الإعلام لتلك الأحداث، مما أثار فزع الجمهور، ولا سيما النساء والأطفال. ولمعالجة ذلك طلبت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل من وزارة الاتصالات والإعلام ومن لجنة الإذاعة الإندونيسية توفير معلومات متوازنة ودقيقة للجمهور بشأن مسألة بابوا.

١١٤- ولا تسير تنمية مقاطعة بابوا وبابوا الغربية في سياق عملية اللامركزية دون عقبات. بيد أن الحكومة اتخذت العديد من الخطوات لدعم تلك العملية؛ وتتمثل إحدى تلك الخطوات في إنشاء وحدة التعجيل بتنمية بابوا وبابوا الغربية في عام ٢٠١١ التي تركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وترفع الوحدة التقارير إلى الرئيس مباشرة، وتتألف من مؤسسات حكومية متعددة القطاعات.

١١٥- وينبغي أن تدعم الجهود المبذولة لإقرار السلام بيئة تستوعب مساهمة المرأة في درء النزاعات. وسيعني هذا، في جملة أمور أخرى، تعزيز مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات، وبناء ثقافة السلام، التي تحترم الحياة وتشجع أسلوبا للحياة يقدر اللاعنف والحوار ويتسم بالتعاون والمسؤولية الاجتماعية.

١١٦- وترى إندونيسيا أن الأطر الدولية المختلفة المعنية بالمرأة متكاملة ويعزز بعضها بعضا في الترويج لحقوق المرأة وحمايتها، بما في ذلك في حالات النزاع. وينبغي الاستمرار في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي يتناول المرأة والنزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، تلاحظ إندونيسيا أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المماثلة له قد مهَّد السبيل إلى مراعاة المنظور الجنساني في عمليات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سائر أنحاء العالم. وفي هذا السياق، تواصل إندونيسيا بذل جهودها لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك من خلال توعية وحدات عمليات حفظ السلام الإندونيسية التابعة للأمم المتحدة بشأن قضية المرأة، والسلام والأمن.

المدافعون عن حقوق الإنسان للمرأة

الرد على السؤال رقم ٢٢

١١٧- طبقا لأحدث المعلومات لدى الحكومة ليس هناك موضوع في إندونيسيا يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس ضد المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة.

الزواج والعلاقات الأسرية

الرد على السؤال رقم ٢٣

١١٨- حدث تقدم كبير في إندونيسيا فيما يتعلق بحقوق المرأة، مما أدى إلى مساواة فعلية بين المرأة والرجل في مختلف جوانب الحياة بما في ذلك داخل الأسرة. ويشمل ذلك التقدم الاعتراف بحقوق الإنسان كحق دستوري، وقد جرى تكريس ذلك كفصل في قانون حقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق المرأة.

١١٩- وقد أدى هذا إلى نشوء مناخ موات لحماية حقوق المرأة فضلا عن إجراء مناقشات عامة للنهوض بمصلحة المرأة في جدول أعمال التنمية الوطنية. ويشمل هذا إجراء مناقشة لتنقيح قانون الزواج بحيث يعكس بصورة أفضل الحالة الراهنة للنهوض بحماية حقوق المرأة في إندونيسيا. وعلاوة على ذلك، نظم القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٤ بشأن العنف المترلي، ذلك أيضا، بما يشمل الحالات التي تحدث في إطار العلاقات الزوجية من قبيل الاغتصاب الزوجي. وتنص قوانين وطنية أخرى ذات صلة، من قبيل القانون المتعلق بحماية الطفل، والقانون بشأن المواطنة، على حماية المرأة والرجل في إطار الزواج. وترمي هذه القوانين واللوائح اللاحقة لها بشكل كبير إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في إطار الحياة الزوجية أو الأسرية.

١٢٠- ويؤدي أعضاء البرلمان الإندونيسي دورا مهما في ضمان تماشي التشريعات الوطنية مع دستور عام ١٩٤٥، والقوانين الأخرى بما في ذلك القانون رقم ٧ لعام ١٩٨٤ بشأن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهم يتمتعون أيضا بسلطة الميزنة لضمان تخصيص الدولة أموالا كافية لتنمية المرأة. والسلطة الأخرى التي يمتلكها أعضاء البرلمان هي اقتراح مشاريع القوانين. وفي هذا الصدد، تبنى البرلمان مبادرة الحكومة بشأن مشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والذي كان من المقرر صدوره في عام ٢٠١١، وقد حددوا أولوية للتداول بشأنه في عام ٢٠١٢. وتعكس المناقشة المطولة لمشروع القانون بشأن المساواة بين الجنسين جدية النخب الحزبية السياسية في مراعاة المناظير الجنسانية في التنمية. ونظرا لأن الجهود المستمرة للتوعية بقضايا المرأة ضرورية، اضطلع عدد من أعضاء

مجلس النواب الإندونيسي أيضا بأنشطة عديدة لتشجيع المناقشة بما في ذلك من خلال دور تجمع المرأة في البرلمان.

١٢١- وفيما يتعلق بحالة آتشيه، فبعد التوصل إلى تسوية سلمية، تلتزم الحكومة بالإسراع بالتنمية من خلال سلطة استقلال ذاتي خاصة تعترف بالامتيازات الثقافية والاقتصادية لمقاطعة آتشيه، ولا سيما قيمها الإسلامية، وقد اعتمدت بموجب القانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٦ بشأن حكومة آتشيه. ويشمل القانون إنشاء عدد من المؤسسات الإسلامية التي تظل خاضعة للقانون الوطني. وهي كما يلي: محكمة الشريعة (Sharia Court)، جمعية العلماء الاستشارية (Ulama's Consultative Assembly)، شرطة القانون والشريعة (Qanun and Sharia police)، فضلا عن مؤسسة والي نانغروي (*Wali Nanggroe*) كرمز ثقافي. وينظم القانون أيضا إنشاء أحزاب سياسية مقرها آتشيه، ولجنة انتخاب مستقلة، وإدارة الموارد الطبيعية بواسطة حكومة آتشيه. وتختلف هذه الممارسة عن الممارسات في المقاطعات الأخرى، ومن ثم فإنها خاصة ومتميزة.

١٢٢- ويتطلب إلغاء القوانين المحلية المتحيزة جنسانيا، وسحب جميع الأحكام التمييزية القائمة على نوع الجنس فهما منهجيا للمناظير الجنسانية فيما بين المشرعين. واستجابة لذلك، أجري تدريب وتحليل بشأن المناظير الجنسانية، للأجهزة الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين في مختلف المقاطعات بما في ذلك في آتشيه. والأمل معقود على أنه بمجرد الموافقة على مشروع القانون بشأن المساواة بين الجنسين سيمكن استخدامه كأساس قانوني لسحب القوانين والأحكام التمييزية الجنسانية.

١٢٣- وفضلا عن ذلك، فلتشجيع التشريعات المراعية لنوع الجنس وغير التمييزية، أطلقت وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل بالاشتراك مع وزارة العمل وحقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الداخلية، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مؤشر المساواة الجنسانية للمشرعين ومقرري السياسات. وسيفيد هذا كمبدأ توجيهي وأداة تحليل لوضع التشريعات، بدءا من إعداد ورقة أكاديمية/ورقة عاجلة، وصياغة التشريع، ومناقشة مشروع القانون فيما بين أصحاب المصلحة. وتضطلع وزارة الشؤون الداخلية بالمسؤولة عن المسائل المتصلة بوضع تنظيم محلي وقد أقرت هذا المبدأ التوجيهي الذي سيستخدم في عملية إعداد القوانين المحلية.

المرفق ١

لقطة شاشة لموقع الجهاز الإحصائي المركزي (http://sp2010.bps.go.id/index.php/site/index) بشأن البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس

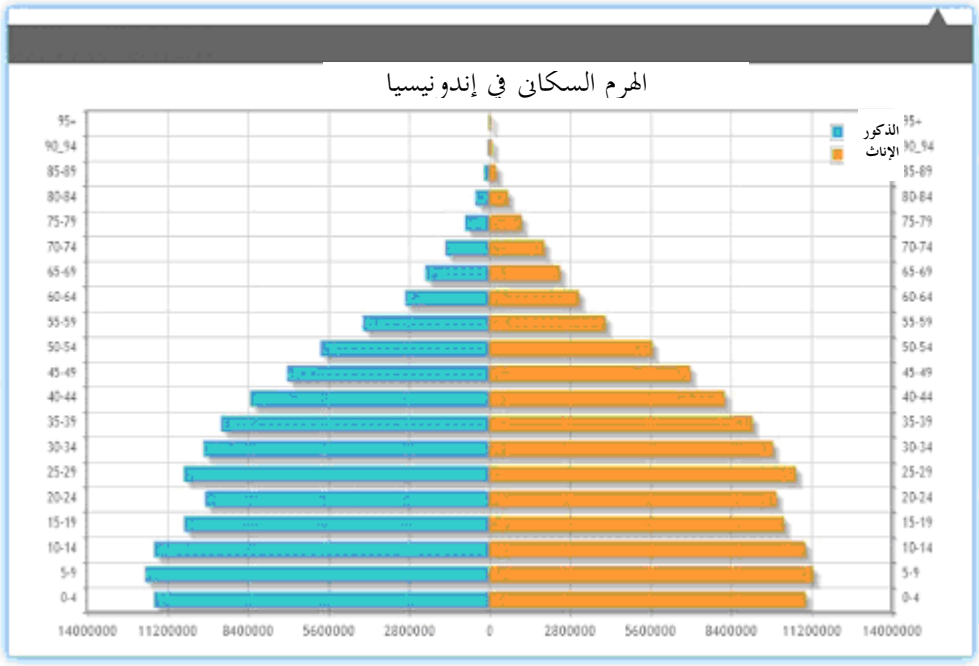

المرفق ٢

الميزانية المخصصة للتعليم

٢٠٠٥-٢٠١٠ (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

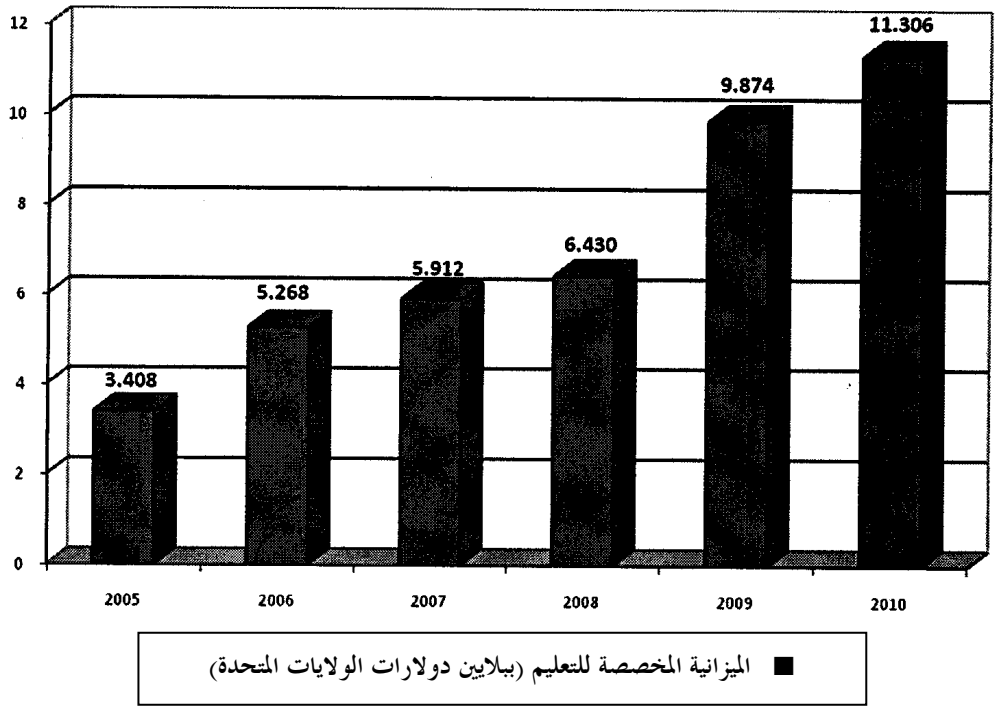

المصدر: وزارة التعليم الوطني في جمهورية إندونيسيا، ٢٠١٠.

المرفق ٣

الميزانية المخصصة للصحة
٢٠٠٣-٢٠١٠ (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

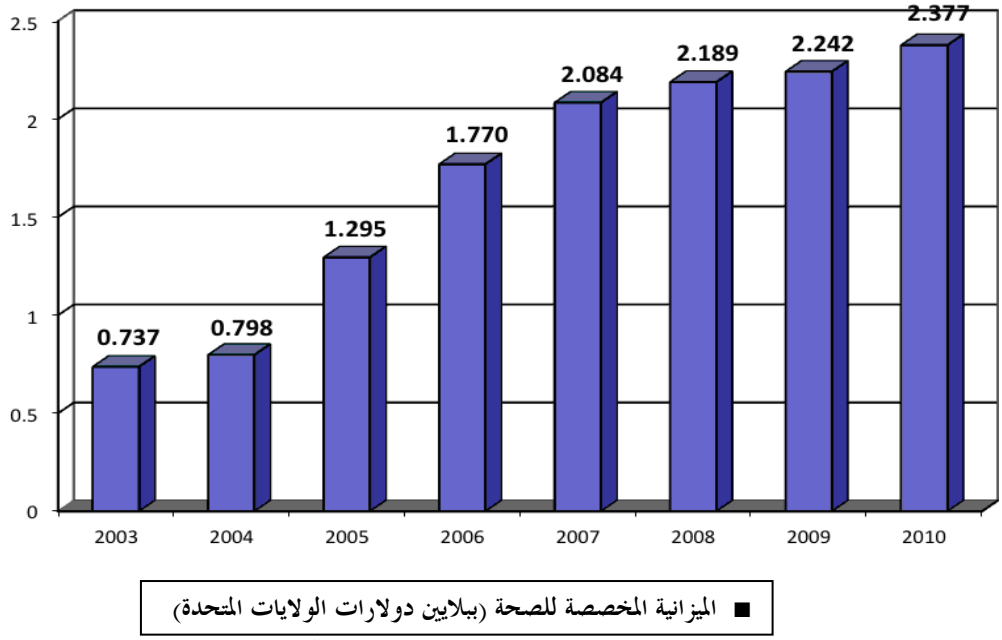

المصدر: وزارة الصحة في جمهورية إندونيسيا، البحوث الصحية الأساسية في إندونيسيا، ٢٠١٠.

نسبة الولادات بمساعدة موظفي الصحة في عام ٢٠١٠

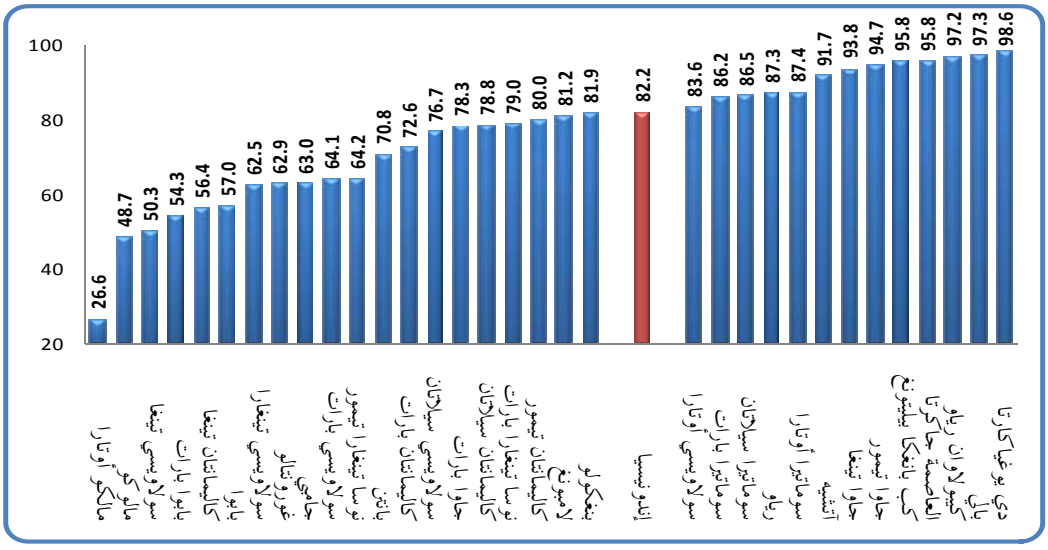

المصدر: وزارة الصحة في جمهورية إندونيسيا، البحوث الصحية الأساسية في إندونيسيا، ٢٠١٠.